لا يقدح بها وان وصفها في لسان المحدثين انما هو للكشف لا للاحتراز و
قلنا في نظمنا للنخبة في رسم الصحيح ٭ وهو بنقل العدل ذي التمام ٭ في ضبط
ما يروي عن الاعلام ٭ متصلا اسناده ما يرويه ٭ ولا علة ولا شذوذ فيه
يدعى الصحيح في العلوم عرفا فهذا الاثر جامع مانع على اصطلاح المحد
الحديث وبهذا التحقيق تعلم أن اعتراض الشيخ تقي الدين ليس في محله
وتعرف ان قول ابن حجر في جوابه عن اعتراضه أن ابن الصلاح لم يخل بذلك
القيد بل قوله في الرسم ولم يكن معللا يريد علة خفية قادحة مستدلا
برسمه للحديث المعلل على اصطلاح المحدثين حيث قال انه الحديث الذي
اطلع في اسناده على علة خفية قادحة غير صحيح لانه لم يرد بوصف العلة
بالقادحة في رسم المعلل الا القادحة عند المحدثين ولا مفهوم لها بل هي وصف
كاشف وتعرف ايضا اتقان ابن الصلاح في رسمه وجريه على اصطلاح المحد
الحديث من غير ملاحظة لاصطلاح غيرهم وقد حذف المصنف في
مختصره في رسم الصحيح قيد القادحة فهو غير موافق لما قررناه هنا فتامل
وتعرف أنه كان يحسن من المصنف تاخير كلام الشيخ تقي الدين وان
يفرد عبارة ابن الصلاح ثم يورد عقيبها اعتراض الشيخ تقي الدين فانه
اعتراض لرسم ابن الصلاح قال الشيخ تقي الدين لو قيل هذا أي
الرسم الذي ذكره ابن الصلاح وزين الدين رسم الحديث الصحيح
المجمع على صحته لكان قولا حسنا لان من لا يشترط هذه الشروط
لا يحصر الصحيح في هذه الاوصاف يريد انه لو قيل ان رسم ابن الصلاح

الذي

الذي سبق اعتراضه له رسم للحديث الصحيح المتفق على صحته لكان
حسنا لان من العلماء من لا يشترط ما ذكر من الشروط فيما يجعله صحيحا
فيكون هذا صحيحا عنده لانه حوى ما شرطه وزيادة ومن شرط الحد
الجمع لأفراد المحدود والمنع لدخول غيرها فيه وهذا الحد قد جمع
افراد المحدود ومنع ما عداها وان خرج منه بعض افراد الصحيح عند
ائمة الحديث وتسمية مثل هذه الرسوم حدودا لا تتم على اصطلاح أهل
الميزان فهو من باب التسامح في ذلك ويحتمل ان يراد بقوله ومن شرط الحد
الى اخره الاعتراض على الحد بانه يشمل كل افراد الصحيح على اصطلاح
الفقهاء فلم يكن جامعا فان اراد هذا فجوابه ما سلف انه بصدد رسمه على
اصطلاح المحدثين ومعناه اخص من معناه عند الفقهاء ولا يتم جمع الأخص
والاعم في حد وقد افصح ابن الصلاح عن مراده من بيان معناه عند الفقهاء
بما نقله عنه المصنف من قوله فقال ابن الصلاح هذا صحيح باتفاق
اهل الحديث ولفظ ابن الصلاح فهذا هو الحديث الذي يحكم له
بالصحة بلا خلاف بين اهل الحديث انتهى فتسامح الزين في عبارته
ولم ينقلها بلفظها وتبعه المصنف ثم رأيت بعد كتب هذا بايام في شرح
الالمام لابن دقيق العيد المتن والشرح له ما لفظه ان لكل من ائمة الحديث
والفقه طريقا غير طريق الاخر فان الذي تقتضيه قواعد الاصول و
الفقه ان العمدة في تصحيح الحديث عدالة الراوي وجزمه بالرواية
ونظرهم يميل الى اعتبار التجويز الذي يمكن معه صدق الراوي وعدمه

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)